إستخدام الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية بين الواقع والمأمول

أ. الوافي رابح * د. شريط صلاح الدين **

ملخص:

يواجه العمل الإداري تحديات وتغيرات سريعة ومتعددة وعلى رأسها التغيرات التكنولوجية التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات بمكوناتها المختلفة خاصة الإنترنت، الإنترانت والإكسترانات تزايد استخدام الحاسب الآلي، ثورة المعلومات، والتطور في الفكر الإداري فقد غزت تكنولوجيا المعلومات مختلف جوانب العمل الإداري في جميع المؤسسات، وأصبحت قواعد البيانات من ضروريات المؤسسة العصرية وبدونها لا تستطيع المؤسسة الاستمرار في العمل، لذا أصبح التغيير الإداري من أهم سمات الوقت الحاضر والذي ينبغي التعامل معه وتوظيفه بكفاءة عالية لأنه أصبح ضرورة حتمية، حيث ظهر في العمل الإداري الحديث ما يسمى بالإدارة الالكترونية وهي الوجه الآخر للإدارة التقليدية وتؤدي ذات المهام لكنها تتمركز في الشبكات الإلكترونية وأنظمة المعلومات، وتتميز بتبادل الوثائق و إجراء مختلف التعاملات الكترونيا بدلا من الإدارة التقليدية التي تتميز بكثرة الأوراق و الروتين و التعقيدات البيروقراطية، يعد قطاع الجماعات المحلية في الجزائر من بين أهم القطاعات التي سايرت هذا النهج الالكتروني وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية والثورة الرقمية الهائلة الحاصلة ، حيث نسعى من خلال هذا البحث إلى معرفة واقع استخدام الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية وما أفاق إستخدام هذا النهج الجديد .

الكلمات المفتاحية : الإدارة الإلكترونية، الجماعات المحلية، الإدارة العامة، الرقمنة .

Abstract:

The administrative work faces many challenges and changes, especially echnological changes made available by IT with its various components, especially the Internet, intranet and extranet. The increasing use of computers, information revolution, and the development of administrative thought has been invaded by information technology

* أستاذ مؤقت – جامعة محمد بوضياف – المسيلة .
** أستاذ محاضر قسم – أ – جامعة محمد بوضياف – المسيلة .

various aspects of administrative work in all institutions, and databases became of the essentials of the modern institution without it the institution can not continue its work. Therefore, administrative change has become one of the most important features of the present time, which should be dealt with and employed efficiently because it has become a necessity. In the modern administrative work appear a new field called the electronic management it is the other side of traditional management, it is characterized by the exchange of documents and the conduct of various transactions electronically instead of the traditional management characterized by a lot of paper and red tape and bureaucratic complexities, the community sector in Algeria is one of the most important sectors of this electronic approach to keep abreast of technological developments and the enormous digital revolution taking place, in this research we seek to know the reality of the use of electronic management in the local communities and what is the prospect of using this new approach.

Key words: electronic administration, local communities, public administration, digitization.

مقدمة:

إن التغير والتطور العلمي والتقني ضرورة حتمية لبقاء واستمرار المنظمات الحالية سواءا كانت خاصة أو عامة في ظل احتدام المنافسة الشديدة والتحولات الجارية في البيئة العالمية والتي تحتم على المنظمات مواجهتها بمزيد من الإبتكارية وإحداث تغييرات جذرية في إستراتيجيتها وهياكلها التنظيمية ونظم أعمالها وأنشطتها الإدارية المختلفة للتكيف مع المتطلبات التنافسية المتنامية.

لجأت الدول الحديثة لمواجهة التحديات الناجمة عن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الاستثمار في هذا المجال لأجل تطوير وسائل وأشكال تقديم الخدمات لمواطنيها والقضاء على المشاكل الإدارية التي تتعلق بها نتيجة التطبيق الجامد للنموذج البيروقراطي في قطاعاتها العمومية.

ونتيجة لما تقدم ظهرت في الأدبيات المعاصرة ما يسمى بالإدارة الالكترونية والتي جعلت من استخدام التقنية شعارا لخدمة المواطنين بغض النظر عن مواقعهم الجغرافية

أو مستوياتهم المعيشية أو أي اعتبارات أخرى بالإضافة إلى إتاحة الفرص للمواطنين عن طريق تقريب الإدارة منهم والانتقال من العمل الإداري اليدوي التقليدي إلى العمل الالكتروني الآني الذي لا يراعي الزمان والمكان وذلك باستغلال شبكة الانترنت والوسائل التقنية الحديثة.

وفي هذا الصدد تسعى الجزائر إلى اللحاق بالركب من خلال تبني أحدث التكنولوجيات وبناء نظم معلومات إلكترونية متكاملة من أجل تطبيق فعال للإدارة الالكترونية بمختلف مؤسساتها، حيث يعد قطاع الجماعات المحلية في الجزائر من بين أهم القطاعات التي سايرت هذا النهج الالكتروني وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية والثورة الرقمية الهائلة حتى تتمكن من تحقيق النمو والازدهار وتقديم خدمات عمومية ترضي الصالح العام، من خلال هذا البحث نسعى إلى معرفة واقع الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية أي مايلمسه المواطن العادي وما أفاق إستخدام هذا النمط الإداري في الجماعات المحلية .

1- إشكالية البحث:

ما واقع وتطلعات استخدام الإدارة الإلكترونية في الجامعات المحلية؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي أهم إستخدامات الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية ؟
- هل نجحت الجزائر في بعث مشروع الإدارة الإلكترونية؟

2- الفرضيات:

- أهم مؤشرات استخدام الإدارة الالكترونية هو التركيز على المعدات والأدوات التقنية.
- تحاول الجزائر دوما إعادة بعث مشروع الإدارة الإلكترونية.

3- خطة البحث: بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم البحث إلى شقين (محورين) كما هو موضح في الآتي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الالكترونية:

أولا- أساسيات حول الإدارة الالكترونية.

ثانيا- أسباب التحول إلى نظام الإدارة الالكترونية.

المحور الثاني: واقع الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية وتطلعاتها.

أولا - مفهوم الجماعات المحلية.

ثانيا - تطبيقات الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية.

ثالثا - تطلعات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الالكترونية

أولا- أساسيات حول الإدارة الالكترونية:

قبل التطرق لمفهوم الإدارة الإلكترونية لا بد من الإشارة إلى اللبس الحاصل بين مفهوم الحكومة الالكترونية والإدارة الالكترونية فمن الباحثين من يرى أن استعمال مصطلح الحكومة الالكترونية هو الأصح والأشمل كون الحكومة مكونة من مجموعة من الإدارات العامة التي تقدم خدمات للمواطنين ومنهم من يرى أن استعمال مصطلح الإدارة الالكترونية هو الأنسب كون الحكومة الالكترونية في نهاية المطاف ما هي سوى إدارة تربط بين المواطن وحقه في الانتفاع من الخدمات العمومية ولهذا يرى أصحاب هذا الاتجاه أن أخذ مفهوم الإدارة بشكله العام هو الأصح، بينما يركز البعض الآخر وهو الاتجاه الوسطي على أهمية التطبيق ولا يهم المصطلح كون المصطلحين يدلان على نفس المخرجات ألا وهو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقديم الخدمات للمواطنين، وهما وجهين لعملة واحدة وفي هذا الإطار سنستلزم استخدام مصطلح الإدارة الالكترونية كونه يتماشى مع موضوع البحث.

1- مفهوم الإدارة الالكترونية:

بقدر ما يثير مصطلح الإدارة الالكترونية الكثير من الاهتمام ويلقى الكثير من الشيوع حاليا في الكتابات العلمية، وفي الإعلام ولدى الأفراد وهيئات الدولة، فقد تنوعت التعاريف الخاصة بمفهوم الإدارة الالكترونية بالرغم من حداثة المصطلح، حيث حاول الباحثون تعريف هذه الأخيرة كل حسب زاويته.

- حسب البنك الدولي فإن الإدارة الالكترونية تمثل اكتشاف طرق ووسائل حديثة من خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأجل تقديم خدمات للمواطن بأكثر كفاءة وثقافة ومساءلة[1].

- كما يرى بعض الدارسين أن الإدارة الالكترونية هي معرفة متطورة للمعرفة التقليدية وتقنياتها التطبيقية فهي تقوم بإغناء الفكر الإداري بمفاهيم تخص المعرفة الالكترونية[2] التي تسمح بتقديم خدمات سريعة وذات جودة.

- وعرفت الأمم المتحدة الإدارة الالكترونية على أنها استخدام الانترنت لإيصال المعلومات والخدمات الحكومية للمواطنين[1].

---

[1] سوسن زهير المهندي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011 ص25.

[2] محمد الطعامنة، طارق الشريف العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة (مصر)، 2004، ص14.

ويرى الباحث أن الإدارة الالكترونية هي استعمال التقنيات الحديثة خاصة شبكة الانترنت من قبل الإدارة العامة لتحسين إيصال وتقديم الخدمات للمواطنين أو الشركاء أو كيانات حكومية أخرى.

ويمكن استخلاص أهم مميزات الإدارة الالكترونية من خلال استعراض التعاريف السابقة[2].

2- مميزات الإدارة الالكترونية:

- إدارة بلا ورق: تسعى الإدارة الالكترونية إلى التقليل من استخدام العمل الورقي والكتابي اليدوي عن طريق الانتقال إلى العمل الإداري الالكتروني كالأرشيف الالكتروني والبريد الالكتروني والرسائل الصوتية ...إلخ.

- **إدارة بلا مكان:** فهي ليست كالإدارة التقليدية تقوم في مقار محددة على طالب الخدمة الذهاب إليها للحصول على الخدمة التي يريد، حيث يتحصل المنتفع من الخدمات من أي مكان كان شرط توفر تقنيات الاتصال كالانترنت.

- إدارة بلا زمان: الإدارة التقليدية تقوم على ساعات عمل محددة عكس الإدارة الالكترونية التي تسعى إلى تقديم الخدمات على مدار 24 ساعة في اليوم، حيث يخصص اليوم بأكمله للخدمة العامة.

- **إدارة بلا تنظيمات جامدة ولا روتين إداري:** يمكن القول أن هذه الميزة تعد أساس التحول إلى نظام الإدارة الالكترونية، إذ أن محاربة الروتين والفساد الإداري من أهم مبررات وجود الإدارة الالكترونية وأحد أهم أسباب نجاحها وذلك لقلة أو انعدام الاحتكاك بين الموظف العام -الذي يقتصر دوره على إدخال المعلومات في الغالب - وبين المواطن أي طالب الخدمة والذي يخاطب الإدارة من خلال تقنيات الاتصال.

ثانيا: أسباب التحول إلى نظام الإدارة الالكترونية

تواجه الأجهزة الإدارية الحكومية المستخدمة لنظام العمل الورقي العديد من الضغوطات لتحويل أنظمة عملها التقليدية إلى أنظمة عمل الكترونية، ويمكن تحديد أهم الضغوط في الآتي[3]:

---

[1] زيد منير عبوي،الإدارة واتجاهاتها المعاصرة، دار دجلة، ط1، الأردن، 2007، ص208.

[2] حنان محمد القبسي، الإدارة الإلكترونية وتقديم الخدمات العامة، كلية القانون، الجامعة المستنصرية 2013، ص7.

[3] علي عوض الوقفي، مدى إدراك منظمات الأعمال برامج الحكومة الإلكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الأول حول متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر: دراسة تجارب بعض الدول، جامعة سعد دحلب (البليدة) ، الجزائر، 13-14 ماي، ص ص6،7.

1- ضغوط خارجية: ويمكن تحديدها كما يلي:

- **ضغوط سياسية:** مثل زيادة التوجه نحو الديمقراطية أدى إلى زيادة مطالبة المواطنين بتحسين مستوى أداء الخدمة الحكومية.
- **ضغوط اجتماعية:** أصبح المجتمع يمارس نشاطه على مدار أربعة وعشرين ساعة يوميا، وتطلب هذا أن تكون الخدمة على مدار اليوم.
- **ضغوط اقتصادية:** العمل على توفير النفقات الحكومية وتغيير أنماط العمل.
- **ضغوط تكنولوجية:** مثل زيادة معدل استخدام الانترنت بين المواطنين ومطالبتهم بتوفير الخدمات الحكومية الالكترونية.

2- ضغوط داخلية: ويمكن تحديدها فيما يلي:

- تناثر المعلومات وتفرقها بين الجهات الحكومية.
- كثرة المعلومات وتفرقها بين الجهات الحكومية.
- كثرة الروتين، وانعزال الأقسام عن بعضها.
- نظام العمل لا يشجع المواطنين على إبداء آرائهم في الخدمة الحكومية.

المحور الثاني : واقع الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية وتطلعاتها.

أولاً: مفهوم الجماعات المحلية

اختلفت التعريفات التي تشرح مفهوم الجماعات المحلية تبعا لتعدد الباحثين والزوايا التي ينظرون من خلالها إليها ومن أهم التعاريف التي قدمت لها نذكر ما يلي:

وفقا للأمم المتحدة والإتحاد الدولي للسلطات المحلية الجماعات المحلية هي: "تقسيم جغرافي سياسي لدولة موحدة بسيطة، دون مستوى الولاية أو الجمهورية أو المقاطعة في الدول الفيدرالية المركبة"

أما الكاتب الفرنسي (Waline) فيعرفها بأنها:" نقل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين"[1].

وهناك من يعرفها على أنها: "وحدات جغرافية من إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[2].

وعموما يمكن القول أن الجماعات المحلية هي: هيئات تعهد إليها الإدارة المركزية

[1] شطناوي علي، "الإدارة المحلية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 20.
[2] عبد الرزاق الشيخلي، "الإدارة المحلية: دراسة مقارنة"، دار السيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص20

الاضطلاع بإدارة كل أو بعض المرافق والشؤون المحلية ويكون لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة وتخضع أجهزتها المحلية لرقابة وإشراف من السلطة المركزية

ثانيا- تطبيقات الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية

يعد قطاع الجماعات المحلية من بين أهم القطاعات التي تسير بخطى ثابتة نحو تكريس م عالم ا لإدارة الإلكترون ية و سنحاول إ براز مخت لف تطبي قات ا لادارة الالكترون ية المعتمدة لدى هذا القطاع:

1- **مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية:** ويتمثل في إنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية وحفظها، ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية، أو من أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ الكترونية على شبكة الأنترنت لوثائق و عقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها وكانت أول بلدية طبق فيها مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية في ولاية باتنة بتاريخ 04 مارس 2010، و أصدرت أول شهادة ميلاد رقم 12 في بضع ثوان على مستوى الشباك الالكتروني و هي تقنية تجسد أيضا إمكانية إعداد و تسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية الواحدة دون أن يضطر المواطن للتنقل و السفر للمركز الرئيسي للحالة المدنية و تستطيع أيضا إصدار في نفس الظروف شهادات الزواج و الوفاة ثم السعي في ما بعد إلى تمديد العملية إلى كافة الوثائق[1].

2- **مشروع جواز السفر وبطا قة التعر يف البيومتريين:** في إ طار تنظيم العمل ب جواز السفر البيومتري وكذلك بطاقة التعريف البيومترية أصدرت وزارة الداخلية ممثلة في شخص الوزير عدة قرارات نذكر من بينها :

- قرار مؤرّخ في 9 ذي القعدة عام 1431 الموافق 71 أكتوبر سنة 2010 ،يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد ا لميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري.

- قرار مؤرّخ في أوّل صفر عام 1433 ا لموافق 26 ديسمبر سنة 2012 ، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

أما من الناحية التطبيقية فقد أعلنت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في 28 ديسمبر 2010 عن إطلاق المرحلة الأولى بإصدار جواز السفر البيومتري الالكتروني بداية من 12 جانفي 2012 على مستوى 45 دائرة بعواصم الولايات بالمقاطعة

[1] إلياس شاهد وآخرون، تقييم تجربة تطبيق الكومة الإلكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 2016/03، ص133 134.

الإدارية لحسين داي بالجزائر العاصمة و أضاف ذات المصدر أن هذه الدوائر تم تعيينها كمواقع نموذجية للشروع في هذه العملية و التي ستعمم تدريجيا على جميع المقاطعات و الدوائر و يهدف مشروع جواز السفر و بطاقة التعريف البيومتريين إلى عصرنة وثائق الهوية و السفر، حيث ستكون بطاقة التعريف الوطنية البيومترية و الالكترونية وثيقة مؤمنة تماما ذات شكل أكثر مرونة تضمن للمواطنين القيام بمختلف الإجراءات اليومية.

و في ما يتعلق بجواز السفر الالكتروني البيومتري هو وثيقة هوية سفر مؤمنة قابلة للقراءة آليا، و يكون مطابقا للمعايير المملاة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني.

ومن جهتها أصدرت و زارة الداخلية و الجماعات المحلية في العدد 47 من الجريدة الرسمية قرار وقعه الوزير يضبط قائمة الوثائق الخاصة بملف بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومتريين، و الجديد فيه انه بالإمكان تحميل الاستمارة من موقع و زارة الداخلية على شبكة الانترنت و إرسالها عن طريق البريد الالكتروني في خطوة مهمة لتجسيد مشروع الجزائر الالكترونية و تعميم استعمال الوسائط الالكترونية في المعاملات الإدارية[1]

3- التسجيل الالكتروني للحج: شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في عملية التسجيل الالكتروني للحج سنة 2016 وذلك عبر كافة بلديات الوطن، وساهم هذا الإجراء في تخفيف العبء على المواطنين في التنقل واستخراج الوثائق والانتظار لدى شباك البلدية.

4- مشروع البطاقة الرمادية ورخصة السياقة الالكترونيتين: يتم حاليا دراسة المشروع الخاص بترقيم وإعادة ترقيم المركبات والحصول على البطاقة الرمادية إلكترونيا لتجنب الغش المتزايد في ترقيم المركبات وتزوير خصوصياتها، كما تسعى وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى استحداث رخصة السياقة الالكترونية لتصبح أكثر ملائمة وسهولة على ماهي عليه الآن.

كما وضعت الجماعات المحلية خطوة أولى في تاريخ العصرنة بافتتاح أول بلدية الكترونية بالجزائر، و المرتكزة أساسا على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، و ذلك بالمقر الفرعي الإداري لحي 500 مسكن بباتنة، ليتم تعميمه بعد ذلك بمختلف البلديات، حيث تساعد هذه البلديات وفق هذا المنهج بتخفيف العبء عن المواطن من خلال استخراجه لمختلف الوثائق (الزواج، الطلاق، الإقامة، الوفاة، الشهادة العائلية) دون الانتقال إلى البلدية، مما يقرب مفهوم تقريب الإدارة من المواطن و التي هي أساس بناء الإدارة الالكترونية ، هذا زيادة على إنشاء بوابة المواطن الالكترونية التي

[1] إلياس شاهد وآخرون، تقييم تجربة تطبيق الكومة الإلكترونية في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص134

تضم كافة الخدمات الإدارية الموجهة للمواطنين.

في نهاية 2014 وبداية 2015 تميز مشروع الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية بجملة من الميزات تمثلت خصوصا في تخفيض آجال منح جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية إلى جانب استحداث ولايات منتدبة بالجنوب.وتمثلت هذه التدابير في صدور مرسوم تنفيذي في جويلية 2015 يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة بالسجل الآلي للحالة المدنية.قصد التخفيف من حجم الملفات والإجراءات الإدارية[1].

كما شهدت سنة 2015 طفرة نوعية في مجال الإدارة الالكترونية وألزمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية الإدارات التابعة لها بعدم طلب الوثائق الإدارية من المواطنين والتي تكون متوفرة بالسجل الآلي للحالة المدنية، حيث تم ربط هذا الأخير ببعض الوزارات الأخرى كوزارة التعليم العالي والتربية الوطنية والتكوين المهني لغرض تذليل العقبات أمام المواطنين والوصول إلى الإدارات العمومية المقدمة للخدمات في اقرب وقت ممكن، وذهبت وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى ابعد من ذلك حيث تم استحداث فرق تقنية مجهزة بحقائب بيومترية متنقلة، لتمكين المرضى وذوي الاحتياجات الخاصة من قضاء حوائجهم دون الانتقال إلى المقرات العمومية وما يصاحبه ذلك من إجراءات متعبة في حقهم، وهذه نقطة جد إيجابية في صالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

وفي الأخير يهدف مشروع الإدارة الالكترونية رغم الاختلالات التي تحتسب عليه إلى مكافحة البيروقراطية بأشكالها المختلفة وتقريب الإدارة من المواطن وتحسين المرفق العام والإدارات التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وغيرها من هياكل الدولة المختل

ثالثا- تطلعات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية

تسعى الجماعات المحلية من خلال وزارة الداخلية للوصول إلى مجموعة من الآفاق المستقبلية عن طريق التحكم الأمثل في دواليب الإدارة الالكترونية ومن بين أهم النقاط التي تسعى للوصول إليها نذكرها كالتالي :

- توسيع مشروع البلدية الإلكترونية وإخراجه من المفاهيم النظرية إلى المفاهيم التطبيقية، التي تخدم الوطن والمواطن.

- توزيع بطاقات التعريف البيومترية على جميع المواطنين وعدم تخصيصها لفئات مجتمعية بعينها كطلاب البكالوريا والتكوين المهني فقط.

[1] فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد 15- المجلد 2016/02، ص319.

- تخصيص أرضية وطنية إلكترونية تهتم بانشغالات الموطنين واقتراحاتهم في مجال الخدمات العمومية.

- العمل على إضفاء طابع المشاركات السياسية الإلكترونية وتبادل الآراء بين الحكومة والمواطنين، وإنشاء الأحزاب السياسية والجماعات الخيرية لأجل الوصول إلى الحكومة الإلكترونية التي تمتاز بالشفافية والمساءلة المجتمعية.

- تخصيص أرضية إلكترونية محمية لأجل تنظيم انتخابات إلكترونية تحكمها الشفافية والمصداقية.

خاتمة

أدرك القائمون على البرامج الحكومية أهمية التغيرات المستمرة في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال ولم يعد لدى وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في الجزائر خيارا آخر إلا التفكير جديا في تطبيق الإدارة الالكترونية كقناة خدمات عامة يستخدمها الجميع في أي وقت وفي أي مكان و هو ما سيوفر عليها الكثير من الوقت والجهد و المال، و متاعب انتقال المواطنين إلى المكاتب الحكومية و الانتظار في طوابير لإنهاء إجراء روتيني لمعاملة ما، وخلصت دراستنا إلى مجموعة من النتائج نذكر منها :

- تعتبر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات قاسما مشتركا في أغلب المؤسسات والهيئات سواء الحكومية أو غيرها

- أصبح التوجه نحو إرساء دعائم الإدارة الإلكترونية في المنظمات بصفة عامة والجماعات المحلية بصفة خاصة ضرورة حتمية ، وذلك في ظل مختلف التطورات التكنولوجية التي أصبحت تشهدها بيئة الأعمال المعاصرة، نظرا لعلاقتها الكثيفة و المتبادلة مع المواطن ؛

- يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية في الكثير من الأحيان ضرورة توفير مجموعة من المتطلبات الإدارية، الأمنية، البشرية و التقنية، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول في الغالب دون نجاح التطبيق الفعال لمبادئ الإدارة الإلكترونية وهو ما يجعل الآثار المترتبة عنها تتفاوت ما بين الإجابية والسلبية ؛

- تؤثر الإدارة الالكترونية على شكل الخدمة العمومية من خلال آلياتها المتمثلة في شبكة الانترنت و مختلف المعدات التقنية و التكنولوجيا ؛

قائمة المراجع:

(1)- سوسن زهير المهندي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011.

(2)- محمد الطعامنة، طارق الشريف العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة (مصر)، 2004.

(3)- زيد منير عبوي،الإدارة واتجاهاتها المعاصرة، دار دجلة، ط1، الأردن، 2007.

(4)- حنان محمد القيسي، الإدارة الإلكترونية وتقديم الخدمات العامة، كلية القانون، الجامعة المستنصرية 2013.

(5)- علي عوض الوقفي، مدى إدراك منظمات الأعمال برامج الحكومة الإلكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الأول حول متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر: دراسة تجارب بعض الدول، جامعة سعد دحلب (البليدة) ، الجزائر، 13-14 ماي.

(6)- شطناوي علي، "الإدارة المحلية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

(7)- عبد الرزاق الشيخلي، "الإدارة المحلية: دراسة مقارنة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

(8)- إلياس شاهد وآخرون، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 2016/03.

(9)- فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد 15- المجلد 2016/02.